الساحل الإفريقي بين ضرورة الأمن ومتطلبات التنمية

محمد السعيد حجازي: طالب دكتوراه

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة

وصف الساحل الإفريقي على أنه نظام للصراعات الذي يثور بشكل عرضي، تساهم فيه العديد من العوامل العميقة والمتعددة الأشكال، عوامل أهملت هذا الفضاء لفترة طويلة من الزمن ما شكل نموا لجماعات مسلحة غذّت بدورها مختلف الصراعات. علاوة على الطابع القبلي والعرقي، الخلاف التقليدي العنصري ونزاع الطوارق فإن التخلف وتوقف عجلة التنمية هو من بين الأسباب الجذرية للعديد من التحديات الأمنية. منطقة تدور ضمن هشاشة اقتصادياتها المبنية على الزراعة والمتأثرة بتغير المناخ، الضعف الإجتماعي والخدمات المتأخرة أو بالأحرى الغائبة تماما، أمر ساهم في تكوين مظالم أخرى، لتتحدد لنا العلاقة الجوهرية بين مسألة الأمن والتنمية كهيكل يستبعد قيام أحدهما عن الآخر، علاقة توضح معادلة تقارب وارتباط وثيق، فالركود التنموي وانتشار الفقر المدقع والأمراض وسوء التغذية ذات تهديد مباشر على الأفراد وبدورها توفر أرضية خصبة لتهديدات جديدة كالصراعات الأهلية، الحروب والنزاعات، الأمر الذي يقتل عملية التنمية التي بحاجة إليها كل الدول دون استثناء. العلاقة تعرف إجماعا بين المفهومين وترابطا ينمو نظرا لتطور المشهد السياسي، الأمني، الإجتماعي والإقتصادي الإقليمي بالمنطقة، "صلة" يبدو أنها توفر احتمالية لإطار من

السياسات التقدمية التي بحاجة ماسة إلى التصميم بغية معالجة المشاكل السياسية والتحديات المعقدة اليومية[1].

أهمية هذه الورقة، تكمن في كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية في غاية الأهمية، تعيشها جزء من إفريقيا الممثلة في شريط الساحل الإفريقي الممتد على كامل عرض القارة، قضية زادت شدة خطورتها بفعل جملة من التغيرات والتحولات الإقليمية أهمها النزاع بشمال مالي الدوري وانهيار النظام الليبي وتداعياته الممتدة إلى يومنا هذا، ما شكل عامل انفجار لمنطقة الصحراء/الساحل ككل وخلق نقطة اختلال في توازن المنطقة مغيرا الخارطة والهندسة الأمنية للساحل الإفريقي.

اليوم وفي ظل بيئة أمنية تتميز بشدة الفوضوى والتعقيد، بتهديدات ذات جذور تاريخية من نزاع الطوارق، انقلابات عسكرية، الجفاف، الفقر والتخلف، الحرمان...إلخ، يضاف إليها تحديات أمنية ذات البعد العبر الوطني من انتشار للجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، أشكال الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات، غسيل الأموال، تهريب الأسلحة...إلخ، تنادي الأطراف الدولية والإقليمية خاصة الجزائر، بإستراتيجية لحل النزاع بمنطقة الساحل الإفريقي قوامها متغيري الأمن والتنمية، لكن السؤال المطروح: **دول هشّة بالنظر إلى بنائها السياسي، الإجتماعي والإقتصادي وضعيفة على المستوى العسكري بجيوش ذات كفاءات وتجهيز غير كافي، كيف يمكن لدول الساحل الإفريقي الإستثمار ضمن مجالين " الأمن/التنمية" في آن واحد، خصوصا وأن الدول تحمّل نفسها جزءا من النفقات المتعلقة بتدخلها العسكري في نزاعات المنطقة كمالي مثلا من جهة، وقيامها بعمليات نقل النفقات من القطاع الإجتماعي/الإقتصادي نحو الأمن والدفاع من جهة ثانية، الأمر الذي يؤثر على التوازن الداخلي لبلدان المنطقة، ضف إلى اشتراكها العلني في مكافحة الإرهاب ؟**

[1] STEM, Maria and OJENDAL, Joakin, Mapping the security-development nexus: conflict, complexity, cacophony, convergence?, School of global studies, University of Gothenburg Sweden, 2010, PP 5-6.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الأمن، التنمية، مركب الأمن الإقليمي، الأمن الإنساني، نهج الدور، استراتيجية الجزائر.

المحور الأول: توصيف منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمن إقليمي.

الأمن يقابله اللاأمن "insecurity" والتنمية يقابلها مجموعة دلالات كتدني، تراجع أو تدهور مستوى التنمية "underdevelopment"، وفي اتصال بين المفهومين فإن المشاكل الأمنية والتنموية تحبط و تفشل من خلق سياسات فعالة وبنّاءة نحو الإستقرار، لتصبح التنمية مفهوما عميقا لإستراتيجية رئيسية نحو بناء الدولة و ضرورة ملحة للنمو الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي وطريقا أو مسلكا سريعا لتجاوز حلقة التخلف[1].

الساحل الإفريقي اليوم تجاوز التعريف الجغرافي الكلاسيكي وفق نموذج المناطق البيولوجية المناخية "bioclimatiques" الجافة لفترة طويلة، بل أن المنطقة أخذت شكلا جديدا، بالخصوص مبادرات مكافحة الإرهاب التي وحّدت الكيان الجيوسياسي لمنطقة الصحراء- الساحل تحت إسم واحد و هو الساحل الإفريقي ليتم نقلها وتداولها من قبل الإعلام بمناطق اللاأمن، منطقة انتقدت بقوة من طرف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، فديبلوماسيا منطقة غير منصوح بها في الفترة ما بين 2011-2013 وحتى يومنا هذا، باعتبارها منطقة مخاطر وتهديدات إقليمية، هذا التشوه الديبلوماسي للمنطقة في حد ذاته مثال توضيحي لفضاء أو محيط جد حركي، بتهديدات أمنية تجاوزت المعايير المناخية ما يجعل ضرورة وضع احتمال لإمكانية تذبذب أو تقلب "fluctation" البيئة بدلا من حصرها ضمن قيود محددة، وجهة نظر تتجاوز حدود الدول للشروع نحو التحليل الإقليمي "regional analys"[2].

[1] STEM, Maria and OJENDAL, Joakin, Op.Cit, PP.10-11.

[2] BOSSARD, Laurent, Un atlas du Sahara- Sahel : Géographie-économie et insécurité, Secrétariat du Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (OCDE), 2014, PP 16-19.

بالتالي واقع غيّر من الرؤى والتوجهات التي كانت سائدة لفترة طويلة تجاه منطقة الساحل الإفريقي، ليعرف إعادة تقويم وتعريف ضمن مضامين جيوسياسية تقليدية ممثلة في الحدود، الجغرافيا والمناخ و أخرى جديدة ممثلة في شكل التهديدات الأمنية الجديدة التي تتجاوز حدود الدولة، بيئة أمنية لا تمنع من محاولة إعادة صياغة المنطقة وفق الأدبيات المتعلقة بمركبات الأمن الإقليمي[1].

من هذا المنطلق، و لفهم الساحل الإفريقي كمركب أمني إقليمي، فإنه من الإلزام علينا التطرق إلى الإطار النظري لمركب الأمن الإقليمي " Regional Security Complex"، حيث مركز الفكرة في النظرية هو أن معظم التهديدات ذات القدرة على الإنتقال بسهولة أكثر عبر المسافات القصيرة، ما يخلق حالة من الترابط الأمني عادة ما يناقش على أساس مجمعات إقليمية، حيث إضفاء الطابع الأمني أو ما يعرف بعملية "الأمننة" مرتبط أكثر بين الأطراف الفاعلة داخل هذه المجمعات مما عليه بين الجهات الفاعلة داخل المركب الأمني و الجهات الخارجية. نظرية مركب الأمن الإقليمي تستخدم مزيج من المناهج: المادية "materialist" و البنائية "contructivist"، فعلى الجانب المادي تستخدم أفكار الإقليمية و توزيع القوة داخل المجمع الإقليمي، وكأن النظرية قريبة من تلك الموجودة في الطرح الواقعي الجديد، أما في الجانب البنائي تبنى النظرية على مجموعة أفكار نظرية الأمننة في الأعمال السابقة لبوزان وويفر الذين ركزوا على العمليات السياسية في بناء الأمن[2]. وفقا لباري بوزان و ويفر فإن ديناميات الأمن بطبيعتها علائقية و أن أي بلد غير مكتفي ذاتيا،

---

[1] محمد حمشي، "أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا" مداخلة خلال يوم دراسي حول " دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط وفي منطقة الساحل "، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI) باريس و المعهد الدانماركي للدراسات الدولية (DIIS) كوبنهاغن، 26-02-2014، تاريخ التصفح: 14-12-2016، على الرابط التالي:

أثر الأزمة الليبية على منطقة الساحل https://www.academia.edu/6805807

[2] BARRY, Buzzan and OLE, Waever, Regions and powers: The structure of international security, New York, Cambridge University press, 2003, P 3.

ليعرّفا بذلك مركب الأمن الإقليمي في كتابهما لسنة 2003 تحت عنوان " الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي" ب: "مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات الأمننة ونزع الطابع الأمني بشكل مرتبط جدا، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن وليس من المعقول أن تحلل أو حلها بمعزل عن بعضها البعض". ليتحدد مركب أو مجمع أمن إقليمي على أساس مجموعة من المتغيرات والمكونات التحليلية الرئيسية المتمثلة في أنماط الصداقة والعداء داخل المنطقة، مع الأخذ بشكل من أشكال وأنماط متماسكة جغرافيا متناسقة للترابط الأمني، وفي كثير من الأحيان طابع معين محلي لمجمع الأمن الإقليمي يتأثر بمجموعة عوامل تاريخية كالعداوات الطويلة الأمد أو ثقافة مشتركة.

كما وأن تشكيل مجمعات أمنية إقليمية تنتج من التفاعل بين هيكل الفوضى من ناحية و ضغوط القرب الجغرافي المحلي من ناحية ثانية، فالجوار المادي يميل إلى توليد متزايد من التفاعل الأمني بين الدول المجاورة، ليعتبر بذلك التّجاور "adjacency" عنصر مهم لأمن المجمع لأن العديد من التهديدات تنتقل أكثر و بسهولة عبر المسافات القصيرة، ليؤثر بنحو متزايد القرب الجغرافي على عملية التفاعل الأمني ويكون أقوى وأكثر وضوحا في القطاعات الأمنية من العسكرية، السياسية، المجتمعية والبيئية، فالقاعدة العامة ترى أن التجاور يزيد من التفاعل الأمني " security interaction" ويكون أقل اتساعا في القطاع الإقتصادي حسب بوزان.

ما يجدر الإشارة إليه أن الترابط الأمني يميل أن يكون التركيز فيه إقليميا تتوسطه مجموع الوحدات المعنية، لكن هناك طرح آخر يخص القوى الكبرى يتجاوز إلى حد كبير منطق الجغرافيا والحدود ومن المستحيل حصر مصالحها الأمنية وأنشطتها إلى ما يقرب جيرانها بالتالي تتجاوز الحتمية الإقليمية لتخترق هذه القوى عدة مناطق، وتصبح آلية وميكانيزم التغلغل "penetration" ميزة لها وتجعل من " التحالفات الأمنية" مع الدول ضمن مجمع الأمن الإقليمي وسيلة في تحقيق أهدافها.

من أهداف نظرية مركب الأمن الإقليمي هو مكافحة وتجاوز الميل/النزعة في التأكيد على دور القوى الكبرى في المجمع، بالمقابل ضمان أن يتم إعطاء للعوامل المحلية وزنها المناسب في مجال التحليل الأمني[1]. لتصبح النظرية بمثابة إطار تنظيمي للدراسات التجريبية للأمن الإقليمي حيث تحدد[2]: الجانب المحلي لدول المنطقة بتشخيص نقاط الضعف، العلاقات بين دولة و دولة، بمعنى طبيعة التفاعلات التي تتولد في المنطقة و تفاعل المنطقة مع المناطق المجاورة (هذا يفترض أن يكون نسبيا بالنظر إلى أن تعريف المجمع بواسطة التفاعل الذي يجري داخل المنطقة يكون أكثر أهمية) و أخيرا، دور القوى الخارجية في المركب الأمني الإقليمي (التفاعل بين الهياكل الأمنية الإقليمية و الدولية).

هذه المحددات أو المستويات الأربع مجتمعة فيما بينها تشكل كوكبة الأمن.

من حيث تحديد أنواع المجمعات الأمنية الإقليمية، حدد "Morgan" تصنيفات لنظام الأمن الإقليمي كأداة مفيدة في فهم و تأثير القوى الإقليمية على ديناميات الأمن سواء بصورة تعاونية أو تصارعية، ليصنف مورغان مركب الأمن الإقليمي من خلال التسلسل التالي إلى خمس أنواع و هي[3]:

أ- مركب أمن إقليمي قائم على أساس الهيمنة "hegemonic": و يعني أن دولة واحدة تتميز بأكثرية التفوق و هياكل قوة تمكنها من خلق و الحفاظ على "القواعد الأساسية، المعايير والطرق العملية للأبعاد المختلفة للنظام الإقليمي". تسعى الدولة إلى بسط السيطرة وتوسيع دائرة نفوذها، هذه الهيمنة تستند على الإعتراف "recognition" من الجهات الأخرى المكونة للمجمع الأمني الإقليمي.

[1] BARRY, Buzzan and OLE, Waever, Op.cit, PP 43-47.
[2] BARRY, Buzzan and OLE, Waever, Op.cit. P 51.
[3] DERRICK, Frazier and ROBERT, Stewart-Ingersoll, "Regional powers and security: A framework for understanding order within regional security complex", European journal of international relations, 2010, PP 5-7.

ب- مركب أمن إقليمي تحكمه بنية قائمة على مفهوم الأمن الجماعي "collective security": في هذه الحالة يعني أن الدول توافق على بعض المعايير والقواعد للحفاظ على الإستقرار، وعند الضرورة الوقوف صفا واحدا لوقف العدوان. هذا النظام الأمني يشمل جميع أعضاء المجمع الأمني الإقليمي، في اتفاق متبادل لنبذ العدوان ضد بعضهم البعض، و في حال انتهاك الإتفاق يمثل هجوما على الجميع، وكثير من مفكري البنائية يرون مثل هذا الترتيب كنتيجة لتطور هوية مشتركة. نظام أمني من المرجح أن يكون جزءا من إطار مؤسسي أوسع يعزز التعاون و يوفر الظروف الملائمة لزيادة الأمن و إدارة النزاعات.

ج- مركب أمن إقليمي قائم على الحد/الكبح/القمع من قوة إحدى الوحدات في المجمع "power restraining": المقصود منه، أن الدول تتابع مسألة الأمن في المقام الأول عن طريق إنشاء وصيانة ما يعتبرونه استقرارا، عن طريق توزيع القوة في المجمع الأمني المتعدد الأقطاب بصورة عقلانية بين توزيع معين للقوة و تناسب المصالح.

د- مركب أمن إقليمي قائم على أساس علاقات متجانسة و متفقة " great power concert": واحد من الأنظمة الأمنية أين أقوى الدول في المنطقة تتشكل معا لتحقيق الإستقرار، هذه الدول تشكل بانتظام إطار تعاوني تحدد كيفية التعامل مع التهديدات الأمنية، هذا النظام يتناسب إلى حد ما و نطاق نظام الأمن الجماعي.

هـ- مركب أمن إقليمي غير منتظم وغير خاضع لبنية محددة "unstructured": يعرف من خلال عدم وجود وسيلة منسقة لإدارة الأمن الإقليمي، استخدم كل من بوزان وويفر هذا المصطلح لوصف المنطقة من حيث شرطين: الأول، أن الدول المحلية ذات قدرات منخفضة، والثاني، يتمثل في العزل

الجغرافي ما يجعل التفاعل صعبا بين مركز الدولة والأقاليم التابعة لها التي تبقى مهمشة دون سلطة.

في إسقاط الإطار النظري "لمركب الأمن الإقليمي" على منطقة الساحل الإفريقي، يمكننا الجزم أننا نتعامل مع منطقة قائمة على أساس مركب أمني إقليمي غير منتظم و غير خاضع لبنية محددة و ذلك راجع لجملة من المتغيرات والمحددات سواء الجغرافية منها أو البنيوية. فالأقاليم غير الخاضعة للحكم تشكل تحديات لمسألة الأمن، باعتبارها فضاءات خصبة للإرهاب والأنشطة الإجرامية ومنصات إطلاق هجمات ضد مصالح القوى الكبرى الغربية، مثل هذا الواقع يؤدي إلى فشل الدولة نتيجة السيطرة السيئة سواء البرية، البحرية أو الجوية على مناطق حيوية ما يشكل غيابا على طول السلسلة المتصلة من سيطرة الدولة[1]. فمن بين مؤشرات غياب الحكم التالي: مستوى تغلغل الدولة في المجتمع، مدى احتكار الدولة استخدام القوة، مدى سيطرة الدولة على حدودها، ما إذا كانت الدولة خاضعة للتدخل الخارجي من قبل دول أخرى. ونحو مزيد من الدقة يمكن تقسيم بعض المتغيرات إلى عدد من المؤشرات، على سبيل المثال التغلغل في المجتمع يمكن قياسه من حيث وجود أو غياب مؤسسات الدولة، حالة البنى التحتية...إلخ. بالتالي، المقصود من غياب الحكم أن الدولة تصبح غير قادرة أو غائبة في القيام بوظائفها، كما لو أننا نجادل بأنه لا يوجد هيكل حكم واقعيا في هذه المناطق وهكذا تصبح الأراضي خارج سيطرة الحكومة التي تتولى السيادة الإسمية "nominal security" فقط[2].

الساحل الإفريقي: هيكل فوضوي و فضاء غير خاضع للحكم

في نظرة عميقة نحو الداخل، فإن أكثر ما يميز الساحل الإفريقي هو هشاشة المبنى الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي للدول المكونة لهذه المنطقة، من

[1] ANGEL, Rabasa, STEVEN, Boraz and others, Ungoverned territories: Understanding and reducing terrorism risks, United States: RAND cooperation, 2007, P 1.
[2] Ibid, P 3.

تفكك إثني، عرقي وقبلي دون تجاهل عامل اللغة الذي أدى بدوره لغياب هوية مشتركة، واقع يعكس ضعف التجانس والإندماج المجتمعي، الأمر الذي أنتج أزمات داخلية و اضرابات وصلت لدرجة التصادم القبلي والإثني داخل نفس الدولة[1]، ضمن الحدود السياسية والإدارية المصطنعة (غير عشوائية) التي رسمت خارطة المنطقة دون الأخذ بعين الإعتبار الجانب الإجتماعي و المكاني للسكان المحليين، حدود كانت بمثابة جذور و تهيئة نحو بروز النزاعات بالنظر إلى تقسيم المنطقة، تقسيما قطع أواصل المجتمع، الثقافات و اللغات، إذ لم يراع المجتمعات المحلية ما خلق أزمة هوية التي تعتبر من أكبر المعضلات في فضاء الساحل، لتعرف الوحدات المشكلة للمنطقة ما يعرف ب: "أزمة بناء دولة" في شعوب مقسمة بين شمال مهمش مهجور و بين جنوب أين تتواجد ظروف العيش، لتعرف بدورها المنطقة أزمة تكامل و اندماج و عجز في التعامل مع التنوع العرقي، اللغوي و القبلي[2].

سياسيا، تعاني منطقة الساحل الإفريقي العديد من المشاكل السياسية كالإنقلابات العسكرية، أزمات شرعية، فساد سياسي، ضعف الأداء المؤسسي، عجز وظيفي للدولة...إلخ، وما زاد الأمر تعقيدا انعكاس وضع البناء الإجتماعي القائم على أساس القبلية– العرقية و الإثنية بالسلب على الحياة السياسية لهذه الدول. واقع سياسي من شأنه احتمالية سقوط وتهاوي الأنظمة القائمة ما يزيد تعقد الأزمات الإقتصادية والإجتماعية...إلخ، في شكل انقلابات عسكرية وتمردات متتالية كما حصل في النيجر ومالي وما يحدث حاليا، انقلاب عسكري في الجنوب وحركة انفصالية في شمال مالي، بهذا الطرح فإن مؤشرات اللإستقرار وغياب الأمن و السلم

[1] محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، (عمان: دار الخليج للنشر و التوزيع، ط 2، 2016)، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

في تصاعد مستمر مع توسع العجز الوظيفي للدولة ما ينعكس سلبا على الأداء الأمني لها[1].

فمنذ حوالي 50 سنة الماضية، هزت منطقة الساحل الإفريقي نوبات متكررة من العنف في شكل نزاعات حدودية، حركات انفصالية و تطرفية، تمردات، انقلابات عسكرية و تغيير الأنظمة...إلخ، ما جعل دول الساحل الإفريقي مع نهاية 2000، توصف بمجموع الدول التي " طغى عليها العنف "، والملاحظ أن منازل أو مقرات الصراع بالمنطقة غير مستقرة و ثابتة تمتاز بشدة حركيتها و مرونتها. تدهور الأوضاع بالساحل راجع إلى مجموعة من العوامل التركيبية ذات بعد داخلي لمواطن الصراع آخذة بعدها الإقليمي ذات التداخل الجيوبوليتيكي للنزاعات، ما يجعل المنطقة حزاما منتجا لأزمات متعددة الأبعاد والأوجه، نزاعات في مجملها تتميز بعدم اليقين الجيوبوليتيكي ممتدة على كامل عرض القارة الإفريقية من موريتانيا وصولا إلى البحر الأحمر، هذا القرب و التماس الحدودي و الجغرافي بين الدول خلق تهديدات و منازل لاإستقرار في ظل التوازن الهش لكل دولة من دول الساحل الإفريقي[2].

ما نستنتجه من النزاع بمنطقة الساحل هو ازدواجية الأخير ببعده الداخلي المتمثل في هشاشة الدول وتحدياتهم الأمنية لتعكس آثارا إقليمية على دول الجوار وانتشار النطاق الجغرافي لأنشطة الجماعات المسلحة ببعدها الإقليمي العبر وطني "transnationaux"، لتتحدد الرؤية الجيوبوليتيكية لمنطقة الساحل ضمن قوس من الأزمات يربط بين موريتانيا، مالي، نيجر وتشاد، دول ذات التكوين المماثل،

والملاحظ أن السيطرة على الأقاليم مشكل تعانيه الدول بشدة، ما ينتج عنه اختلال للتوازن الإقليمي ضف إلى سياسات عدم المساواة و التركيز على المناطق

---

[1] عشور قشي، "التنافس الفرنسي- الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الإهتمام و آليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 45-46، 2015، ص 74.

[2] BOSSARD, Laurent, Op.cit, PP 64-65.

المتحضرة بعيدا عن السكان البدو الرحل المهمشين، ما يولد بطبيعة الحال شعورا بالإحباط وحركات انفصالية واستياء عميق ضد السلطة المركزية، الطوارق في مالي ونيجر، التبو في تشاد...إلخ. إذن المنطقة كانت وربما ستواصل أن تكون مهتزة بتمردات و هو الشغل الشاغل للحكام المحلي و القوى الغربية، تهديدات تتطور بسبب نقاط ضعف وهشاشة في المنطقة: منطقة رمادية غير مراقبة، تعاني سوء الإدارة خصوصا من حيث الأجهزة الأمنية، حدود موروثة عن الإستعمار مفروضة أين عانت منها البلدان وأخيرا غالبية السكان بدو رحل. الساحل هو مسرح لعمليات العديد من الجهات الفاعلة التي تشترك في نقطة واحدة متمثلة في عدم وجود سلطة بالمنطقة[1].

المحور الثاني: إشكالية التنمية بدول الساحل الإفريقي

بخصوص مسألة التنمية، تعني الأخيرة توفير كافة الإحتياجات الأساسية اللازمة لبناء الدولة، وهنا نرى ارتباطا كبيرا بين قدرة الدولة من توفير المتطلبات الأساسية لأفرادها من اقتصادية، سياسية، خدماتية و اجتماعية...إلخ في ظل حالة الأمن الذي تتمتع به الدولة وهو التحليل **لنظرية الحاجات الإنسانية**[2] " human needs theory"، فإن جميع البشر لديهم حاجيات أساسية يسعون إليها لتحقيقها وأن حرمان الأفراد و الجماعات من هذه الحاجيات قد يكون له تأثير فوري أو في وقت لاحق ما يؤدي لحالة النزاع. لتتألف الحاجات الإنسانية الأساسية " basic human needs" من المادية، النفسية، الإجتماعية...إلخ، كالوصول إلى الغذاء مثلا. ف "Abraham Maslow" في دوافعه الشخصية قد حدد هذه الإحتياجات لتشمل السلامة، الإنتماء وتحقيق الذات. في حين "Burton" عام 1990 حددها

[1] PELLERIN, Mathieu et TROTIGNON, Yves, "Les enjeux sécuritaires des rivages Sahéliens", Revue Sécurité et stratégie, N° 4, 2/2012, PP 43-44.

[2] TERHEMBA, Nom Ambe-Uva and OLU AKEUSOLA Ph.D, BELLO, Abdul Rahoof A., Strategic studies in the 20th century, National open university of Nigeria, 2008, P 59.

من ناحية الإستجابة، الأمن، الإعتراف وعدالة التوزيع. أما "Edward Azar" ذكر بعض الحاجات الأساسية مثل الأمن، الإعتراف الإجتماعي والهوية.

لهذا فإن منع حدوث النزاع يتحقق بضرورة تحقيق احتياجات الفرد الإجتماعية والإقتصادية و السياسية، و الأمر الذي يجعل ارتباط مفهوم الأمن وتحقيق الدولة الحاجات الأساسية للفرد مسألة جوهرية، يتمثل في مدى تأثير الأوضاع التنموية و درجتها في أمن و بقاء الدولة ذاته[1]. هو الواقع الذي نراه حقيقة بالساحل الإفريقي بتراجع عملية التنمية، أمر يفرض على الدول توترات و نزاعات عنيفة مسلحة ما تجعل الدول تولي اهتماماتها أكثر بموضوعات الدفاع و الأمن الوطني أكثر منه الأمن الإنساني ذو الصلة بمسألة التنمية. سيتم التطرق من خلال المحور، إلى نقطة جد مهمة تندرج في مسألة التنمية كمفتاح لخروج الساحل الإفريقي من مجمل النزاعات المتعددة، من خلال استقراء الواقع الداخلي (صحة، تعليم...إلخ) للمنطقة لأربع دول كنموذج (موريتانيا، مالي، نيجر، تشاد). مع إبراز مدى تأثير عوامل التنمية في أمن المنطقة.

بالنسبة ل "Gérard-François Dumont"، يرى أن أول ميزة لديمغرافية بلدان الساحل الإفريقي هو فقرهم، في الواقع، إذا ما أخذنا بالناتج المحلي الإجمالي للفرد ومؤشر التنمية البشرية كمرجع، دول الساحل من بين أفقر 40 بلد في العالم، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر أقل من 2 دولار يوميا، عوامل تفسيرية في كثير من الأحيان من حيث هشاشة هذه الدول. ففي إطار التحليل المكاني "analyse spatiale"، بالنظر إلى إسم المنطقة "الساحل الإفريقي"، أولا الحقيقة أن المنطقة غير ساحلية و ثانيا حتى بالنسبة لدول مثل السنغال وموريتانيا ذات الواجهة البحرية فإن جزءا كبيرا من أراضيها الإقليمية سيء للغاية من حيث البنى التحتية وشبكة الإتصالات ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل وسعر المواد

[1] أحمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الإمارات العربية المتحدة، 24- 26 مارس 2012، ص 2.

المستوردة وتوزيعها في المنطقة، ومن حيث التحليل القائم على عرض وتقديم الخدمات " l'analyse de l'offre de service"، فإن وضع البنى التحتية فيما يخص النقل هو انعكاس بالدرجة الأولى على نوعية الخدمات التي تقدمها دول الساحل لسكانها، حيث تشير قطاعات الصحة، التعليم، الإسكان، السياسات العامة لدعم الإقتصاد على وجه الخصوص الرعي، الزراعة و قدرة الدول فيما يخص تقديم الخدمات محدود جدا، و غالبا ما توزع استثمارات سيئة للغاية على الإقليم وعلى عدد قليل من السكان، ومن حيث التحليل الزراعي- الإيكولوجي " l'analyse agro-écologique"، فإن للمناخ الأثر الكبير عل الغطاء النباتي لشرح الأداء الضعيف لاقتصاديات دول المنطقة، حيث سجلت الزراعة والرعي أنشطة غالبية السكان. بالنسبة ل Dumont اقتصاد دول الساحل الإفريقي هو اقتصاد البقاء على قيد الحياة " a survival economy"[1]، إنتاج يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع الزراعي والرعي المتأثر جدا بتغير المناخ و العواقب البيئية من تصحر وجفاف، ما يشرح لنا هشاشة اقتصاد في ظل الظروف الجد صعبة، أمر يجعل الإقتصاد قائم على البحث بالدرجة الأولى على سبل العيش"moyens de subsistances " وتحقيق الأمن الغذائي الذي يتعزز بالإعتماد على الأنشطة الزراعية في الساحل[2].

بسبب سياقه المناخي، البيئي، الإجتماعي، السياسي، الإقتصادي و البحث عن سبل العيش، الساحل الإفريقي يبدو كأنه واحد من أكثر المناطق المعرضة للخطر في العالم، بنسب فقر مدقع عالي منتشر، ضف للمراتب المتأخرة التي تحتلها الدول في سلم التنمية البشرية.

[1] Gérard-François Dumont et Alain Antil, Le Sahel sur la carte du monde, Date de consultation : 25-11-2016, Mise à jour : 07/05/2013, sur le site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000540-le-sahel-un-enjeu-international/le-sahel-sur-la-carte-du-monde

[2] HEINRIGS, Philippe, Incidences sécuritaires du changement climatique au Sahel :Prespectives politique, Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, CSAO/OCDE, 2010, P 19.

مؤشر التنمية البشرية "the human development index" كمقياس للهشاشة: مؤشر التنمية البشرية (IDH)، أداة واسعة لقياس درجة الرفاه "bien-être"، يجمع بين مجموعة من المعايير الإقتصادية، الإجتماعية من صحة وتعليم...إلخ، يسلط الضوء على مجمل الإختلافات على مستوى التنمية، مثلا نيجر تحتل المرتبة الأخيرة في سلم التنمية البشرية ونفس الأمر لمالي وتشاد مقارنة بفرنسا.

الجدول رقم 01: يوضح مؤشرات التنمية البشرية لدول الساحل مقارنة بفرنسا (2015)

مؤشرات ومعايير التنمية	مالي	موريتانيا	نيجر	تشاد	فرنسا
مؤشر التنمية البشرية	0.419	0.506	0.348	0.392	0.888
مؤشر التنمية العالمي	179	156	188	185	22
الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي %	7.1	3.8	6.5	3.6	11.7
معدل وفيات الأطفال – 5 سنوات (لكل 100 ولادة)	122.7	90.14	104.2	147.5	3.5
متوسط العمر المتوقع عند الولادة(سنوات)	8.4	8.5	5.4	51.6	82.2
الإنفاق على التعليم % من إجمالي الناتج المحلي	4.8	3.8	4.4	2.3	5.7
متوسط سنوات الدراسة (سنة)	2	3.8	1.5	1.9	11.1
معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين %	33.6	45.5	15.5	37.3	n.a

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ثابت بالدولار لسنة 2005)	1583	3560.1	908.3	2085.3	38.056.4
السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر %	55.9	29.9	73.5	67.6	n.a

Source: Human development report, **2015**, (UNDP), United Nations Development programme

بلدان بمؤشرات اجتماعية دائما منخفضة للغاية، ليظل الفقر يخيم على منطقة الساحل، فقر متعدد الأبعاد بثلاث مجالات رئيسية: الصحة، التعليم و المستوى المعيشي. سكان يعيشون فقرا مدقع يصل 79 % بنيجر وحوالي 56 % بمالي.

كما تبقى قضية الصحة تشكل رهانا كبيرا، بإنفاق ضعيف على القطاع ومعدل وفيات لأقل من 5 سنوات مرتفع جدا، وبصفة عامة تبقى المؤشرات الصحة رهيبة جدا ببيانات ومعطيات مثيرة للقلق وعدم كفاية الجهود المبذولة من طرف الدول، وضع صحي يرجع أساسا إلى حقيقة أن المرافق الصحية ذات جودة منخفضة بعدد غير كافي من الأطباء المؤهلين و توزيع غير متوازن في مجال الصحة. ضف لهذا تعاني بلدان الساحل أزمة نظام تربوي، خاصة وأنه يبقى مسألة في غاية الأهمية، إلا أن المعطيات تفرض واقعا في غاية القلق حيث معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة يعرف تدنيا كبيرا في كل من مالي، تشاد، نيجر وموريتانيا بأعلى نسبة تجاوزت 45%. مؤشرات أثبت أن البلدان الساحلية من بين الأكثر فقرا بالرجوع إلى نموها، لتصنف ضمن المناطق الجغرافية التي تقع تحت فئة البلدان أقل تقدما، وضع يجعلها معرضة بشكل خاص لأزمات و صراعات داخلية.

في إطار هذا الوضع التنموي المتأزم والفشل الخدماتي لدول الساحل، وبإسقاط المؤشرات السابقة، يمكن اعتبار دول الساحل الإفريقي، دولا فاشلة، ضعيفة وهشة على مختلف الأصعدة، من مستوى معيشي متأخر في ظل تفاقم كل أشكال

الفقر والحرمان وغياب المستوى الخدماتي لتلبية حاجيات السكان، سوء الأداء الإقتصادي بسبب الأزمات المتكررة، انتشار ظاهرة تغيير الأنظمة السياسية بالشكل العنيف، ويرجع ذلك إلى العجز الوظيفي للدولة إضافة إلى العجز في بناء هيكل مؤسساتي قادر على ضمان الإنسجام والإندماج الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الموحد[1].

المحور الثالث: الدور الجزائري في بناء أمن و استقرار الساحل الإفريقي

في هذا الجانب سيتم اعتماد **نهج الدور** كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية، نهج استخدم في مجال العلاقات الدولية بداية من عام 1970 من قبل KAL HOLSTI، و فحصه للعلاقة بين **تصورات/ مفاهيم الدور الوطني** " national role perceptions/conceptions" و نماذج المشاركة في عالم الشؤون السياسية. في مقالة له تحت عنوان " national role conceptions in the study of foreign policy"، هولستي وجد له بعض المفاهيم التي يمكن استخدامها في تحليل السياسة الخارجية: **كسلوك و أداء الأدوار** "role performance" الذي يشمل اتخاذ المواقف، القرارات، الإجراءات و عمل الحكومات في تنفيذ استراتيجياتها المحددة لمفاهيم دورها الوطني[2].

في تحديد للمبادئ الرئيسية لنهج الدور، وجهت 04 أسئلة لأنصار النهج عند تحليل السياسة الخارجية وهي: ما هي مصادر تصورات/مفاهيم الدور التي يحتفظ بها صناع السياسة الخارجية؟ تحت أي ظرف من الظروف يتم بناء مفهوم الدور الوطني؟ ما هي تأثيرات مصادر السياسة الخارجية والظروف على قرارات وإجراءات الشؤون الخارجية؟ إلى أي مدى تلعب الإستراتيجيات (مفاهيم الدور) بالمقابل الإجراءات

[1] شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والإنعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، 2014، ص 94-96.

[2] SEKHRI, Sofiane, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", African journal of political science and international relations, Vol 3, October 2009, P 426.

(أداء الدور) درجة التوافق و التناغم؟، استخدم منظري الدور هذه الأسئلة في محاولة للربط بين تحليلاتهم للسياسة الخارجية لنهج الدور و قسم الأخير إلى **مصادر الدور** "role sources"، تصورات الدور "role perceptions" وأداء الدور" role performance". حيث يرى هولستي أن أداء الدور يكون في شكل قرارات السياسية الخارجية والإجراءات الناشئة في المقام الأول من مفاهيم دور صانعي السياسات.

إن عوامل الإحتياجات و المطالب المحلية، الأحداث الحرجة لاتجاهات البيئة الخارجية تشكل توجه السياسة الخارجية وبناء تصور دور الدولة وموقفها في تنفيذ دور معين المقصود به الأداء. ف "Robert Keohane و Judith Goldstein" يعرفان مفاهيم الدور الوطني بأنها " مجموعة قواعد تعبر عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع وتوجه العمل: يمكن النظر إليها على أنها خارطة الطريق "road map" التي يعتمدها صانعي السياسة الخارجية في تبسيط وتسهيل الواقع السياسي المعقد. هذه الخارطة تتضمن أهداف، إستراتيجيات نابعة من طرف مصادر مختلفة قد تكون ثابتة أو متغيرة، خارجية أو داخلية. لتتحدد مصادر الدور من عوامل الثقافة، التاريخ، القوانين الداخلية، القيم الوطنية والشخصية، القدرات وموارد الدولة، الموقع، الأدوار التقليدية، الإيديولوجية، الظروف الخارجية المرتبطة بالوسط الدولي مثل الإلتزامات والمعاهدات الدولية، الاحتياجات المحلية، الشعور بالخطر من الأعداء ودول الجوار...إلخ. لتشكل مجموع هذه المصادر في الأخير مفهوم الدور لصانع السياسة في توجهات البلاد سواء في النظام الدولي أو النظم الإقليمية التابعة لها وتنشئ عند الدولة مواقف معينة تعرف في نهج الدور بمفاهيم الدور الوطني.

وفقا لهولستي: "مفاهيم الدور الوطني أنواع عامة من القرارات والإلتزامات والقواعد لصانعي السياسة والإجراءات المناسبة لدولتهم، والوظائف التي وإن وجدت ينبغي على دولتهم أداؤها على أساس مستمر في النظام الدولي والنظم الإقليمية التابعة لها". بالتالي هي الإجراءات المكرسة لأداء وإجراء تصورات الدور تعرف على أنها سلوك الدور الذي يشمل سلوك السياسة الخارجية الفعلي من حيث الإجراءات

المتخذة، إجراءات تسمح بتكوين صورة معينة لأدوار الدولة في مناطق معينة. كما أن مصادر نفس السياسة الخارجية يمكن أن تؤثر في مفهوم، توجه وسلوك الدور في وقت واحد، الأمر الذي يخلق حالة من عدم التوافق "non-concordance" بين مفهوم الدور وسلوكه، بذلك يبدأ نهج الدور من خلال تأثير مصادر توجه السياسة الخارجية في صياغة مفاهيم/تصورات الدور الوطني وفي وقت لاحق يدرس التفاعل بين التصورات وأداء الدور. في بعض الحالات، الدول ملزمة في وقت واحد أداء أدوار غير متوافقة في إجراءاتها السلوكية مقارنة مع توجه سياستها الخارجية، أمر من شأنه أن يضع صانعي القرار في السياسة الخارجية في حالة مربكة تدعى بصراع الدور " role conflict" أو استحالة الدور.[1] يعرف الدور في إطار السياسة الخارجية أحد أهم مكوناتها، وهو "الوظيفة أو مجموع الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة خارج حدودها خلال فترة زمنية طويلة سعيا منها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية".

وأساس نشأة و قيام الدور الإقليمي لأية دولة هو سعيها إليه بل و صياغته في إطار عملية واعية وفقا للقدرات المتاحة والموارد. كما للدور أبعاد ترتبط بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته، دوافعها في السياسة الدولية وتوقعات حجم التغيرات التي قد تطرأ جراء ممارسة دورها ومدى قبول البيئة الإقليمية لهذا الدور، إما بالموافقة أو المعارضة أو حتى يمكن اعتباره تهديدا لمصالح الدائرة الإقليمية، بالتالي يرتبط مفهوم الدور أساسا بالممارسة الفعلية للدولة، وقد تنصرف وظيفة الدولة لتداخل مجموعة من الأدوار، وفي هذا السياق تدخل مسألة الأداء، مسألة ترتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، لتتحدد أهداف الدور في أشكال متعددة إما محاولة لتغيير الوضع الراهن في البيئة الإقليمية لتصنف الدولة في هذا السياق من الدول غير القانعة ب "statut quo" لتلعب دورا تدخليا نشيطا[2].

---

[1] SEKHRI, Sofiane, Op.Cit, PP 427-428.

[2] محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015)، ص ص 263- 266.

بالنسبة لمنظري العلاقات الدولية، المسؤولين ووسائل الإعلام يستخدمون مصطلحات مثل: محايد "neutral"، معتدي "agressor"، وسيط "mediator"، مناهض للإمبريالية "anti-imperialist" عند الإشارة إلى الدول. هذه الأوصاف نابعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة فمثلا إذا ما وصفت الدولة كوسيط فهذا لأنها تبنت سياسات ذات صلة بمسؤوليات الوساطة دوليا أو إقليميا، لهذا على نطاق واسع نهج الدور هو الإطار النظري المكرس لدراسة السلوك باستخدام الدور في مجال السياسة الخارجية. وبناءا على هذا النهج يمكن للدول أن تكون عرضة للعب مجموعة متنوعة من الأدوار أشهرها: داعم التحرير " liberation supporter"، قائد إقليمي "regional leader"، حامي إقليمي " regional protector"، وسيط، دركي أو شرطي المنطقة، صانع سلام، حليف، مكافح للإرهاب، نموذج...إلخ.

ومن المهم في هذا السياق أنه يجوز لدولة لعب عدة أدوار في آن واحد. وفقا لهذا، فإنه ليس من الخطأ بأن نوظف مفهوم الدور في دراسة العلاقات الدولية بوصفها عرض مسرحي، فيه كل وحدة دولية فاعلا يلعب دورا معينا أو مجموعة أدوار في منطقة معينة[1].

بشأن دور الجزائر كفاعل إقليمي بمنطقة الساحل ، فإن مقاربتها تقوم انطلاقا من العلاقة الطردية بين متغيري الأمن والتنمية التي تعتمدها وتتبناها في جل أعمالها من أجل تحقيق استقرار وسلم المنطقة، لتقدم الجزائر نهجها على المستوى الإفريقي وتؤسس بذلك علاقة وثيقة بين الأمن والتنمية وتلاقي ترحيبا كبيرا، والدليل تبنيهامن طرف الإتحاد الإفريقي في أوت 2014 لتسمى " **بإستراتيجية الإتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل**". مبادرة هادفة إلى تحمل الدول مسؤولياتها والحد من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، كما تدعو إلى: " المساهمة في التفكير والتحليل من أجل تفعيل المشاريع التنموية " بدعم أكثر فرص الإدماج الإجتماعي والمهني لكل فئات

[1]SEKHRI, Sofiane, Op.Cit, P 424-425

المجتمع ومنه القضاء على التهميش والحرمان وتجنيد الأموال واستغلالها في تمويل التعليم. كما تدعو الإستراتيجية إلى التطبيق الفعلي لمبادرة " الجدار الأخضر الكبير الخاص بالساحل الصحراوي لسنة 2007 "، الهادف إلى مكافحة التصحر وآثاره البيئية، الإقتصادية والإجتماعية. لتنظم الجزائر ملتقى معنون تحت " **التنمية في الساحل ومالي**"، تواصلت أعماله بتاريخ 3.12.2015، يعزز الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بالساحل المرتكزة على 03 محاور: الحكامة، التنمية و الأمن. ملتقى نظمته وزارة الخارجية الجزائرية مناصفة مع الإتحاد الإفريقي، لتعزيز أكثر تنفيذ منهج المقاربة الجزائرية الشاملة المتعلقة بالأمن و الحكم الراشد و التنمية، ثلاثية تبناها مجلس السلم والأمن الإفريقي في دورته 449 المنعقدة في 11 أوت 2014. إستراتيجية في سلم أولوياتها " دعم التعاون بين دول الجوار لا سيما الجزائر التي تغطي مقاربة شاملة أساسها مشاريع التنمية و الإدماج الإجتماعي[1].

وقبل كل هذا، الجزائر تعتبر بالفعل " محركا للعمل الإفريقي المشترك "، من خلال مساهمتها في التأسيس لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "نيباد" كأحد أهم الرهانات القارية، التي تهدف إلى وضع خارطة طريق لبناء إفريقيا بديلا لتسوية مشاكل القارة المتراكمة". ليأخذ موضوع التنمية حيزا كبيرا في نهج أعمال الجزائر، ويشكل بذلك طرحا معمقا يعزز من ورائه سبل مواجهة جل التحديات الأمنية وكذا التنموية في إفريقيا عامة. لتمضي الجزائر في مشروعها التنموي المعزز بآلية التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات التنموية المتصلة بالأمن الغذائي الذي يعرف تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بالساحل الإفريقي، بإشراكها البحث العلمي في المسألة من خلال مخبر التكامل الإقتصادي والإجتماعي الإفريقي الذي تحتضنه جامعة أدرار كدليل واضح للرؤية الإستشرافية باشتماله على جملة من المجالات

[1] "ملتقى التنمية في الساحل ومالي: حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل"، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 03-12-2015، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي:
www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

المعرفية و الميدانية على غرار الأمن الغذائي، التنمية، الإقتصاد، التكامل الصناعي واللوجيستيكي، المتطلبات القانونية لتحسين التكامل. ليبرز عنصر البحث العلمي ضمن الجهود الرامية نحو إيجاد حلول مشاكل القارة عامة خصوصا أمام التداعيات السلبية التي تشهدها منطقة الصحراء/ الساحل[1].

التعاون ومشاريع التنمية الإقليمية: ما يمكن أخذه عن أقاليم منطقة الساحل، أنها أقاليم لم تأخذ بعين الإعتبار الخصائص الإجتماعية ولم تتوافق في غالب الأحيان مع السمات الطبيعية للمنطقة، ليلقي بذلك الواقع المكاني تأثيره على المناخ المجتمعي لسكان المنطقة.

رغم ذلك جاءت التنمية كأساس للتعاون بين الدول بغية تحويل الحدود إلى مناطق للعيش وإضفاء الجانب الخدماتي للسكان المحليين، ليمثل: مشروع الطريق العابر للصحراء أحد مشاريع التكامل الإقليمي، كوسيلة نقل وعبور بين الجزائر وجنوب إفريقيا ضف لأنبوب النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر. تاريخيا، يعتبر أول مشروع إفريقي من نوعه ضمن سياق " البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة والذي يغطي 9 طرق رئيسية تربط جميع عواصم الدول الإفريقية " نحو ترقية التنمية والتكامل الإقتصادي والإجتماعي لإفريقيا. من إيجابياته: زيادة نسبة المبادلات التجارية بين البلدان، تحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، كسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات الثقافية بين الشعوب المجاورة. بالتالي مشروع هيكلي غرضه تحقيق التنمية والأمن بالساحل. أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو أي ما يعادل 212 مليار دينار جزائري، ونجحت لحد الآن في إنجاز نسبة 95 % منه، حيث أنجزت نصيبها المتمثل في 3400 كلم بإنجاز المقطعين المتعلقين

[1] "المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا"، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 26-06-2014، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي:
www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

بنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و29 كلم على التوالي، ليبقى الجزء من مالي معطلا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة بعدما أنجزت الجزائر 50 % من الأشغال على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين المناطق تمنراست، نيمياوين وتيزاواتين. ضف لمشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز، حيث تربط هذه الأخيرة بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية . دون أن ننسى مباشرة الجزائر ومند فترة، تمويل عمليات حفر أبار المياه وكذا مراكز التكوين الإحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد[1]. تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين مثلا من نيجيريا نحو نيجر، وذلك حسب تعليمات رئيس الجمهورية نتيجة هروب السكان من أعمال بوكو حرام بنيجيريا، حيث تم إرسال 60 طنا من المواد الغذائية بتاريخ 30 جانفي 2015 نحو نيجر و سبقها دفعتين يوم 17 و 24 جانفي 2015، الأولى ب 62 طن و الثانية 60 طن، مساعدات تترجم التضامن الجزائري مع دول الجوار نتيجة الظروف الصعبة التي تمر بها الأخيرة[2].

إن التوجه الجزائري المهتم بالجانب التنموي ما هو إلا إدراك منها و من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب أن عوامل الفقر وتدني المستوى المعيشي أحد الحركيات المسببة، المنتجة والمغذية للعنف واللاأمن، لذا تشدد وبشكل ضروري تطوير مقاربات اقتصادية إقليمية قائمة على التعاون بغية الحد من ظاهرة التطرف من خلال مراعاة الجانب الإنساني بإقامة مشاريع تنموية تخلق إطار خدماتي بالتالي ضمان

---

[1] نور الدين دخان و عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة، جانفي 2016، ص ص 182.

[2] "مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة"، مجلة الجيش، العدد 619، فبراير 2015، ص 13.

الإستقرار كبديل فعال عن النهج العسكري الذي في نظرها ما هو إلا تصعيد للنزاعات.

المحور الرابع: الساحل الإفريقي بين الإنفاق العسكري ودفع عجلة التنمية: أي توازن... ؟؟؟

سيتم من خلال المحور استعراض مجموعة من البيانات والمعطيات، لمقارنة ميزانيات الإنفاق العسكري لدول الساحل الإفريقي وحجم التمويل المخصص لبعض القطاعات الأخرى. من حيث الإنفاق العسكري بالنسب المئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، تشاد وموريتانيا في السنوات الأخيرة من بين أكبر المنفقين عسكريا بالعالم. حيث وفي الفترة ما بين 2010- 2014، الإنفاق العسكري المتوسط لتشاد صنف كرابع إنفاق مهم بالعالم وكذلك الأمر بالنسبة لموريتانيا، ليصنفا في المرتبة 19. أما في بلدان أخرى من مجموعة الساحل، ميزانية الدفاع ظلت تدعم إلى حد ما من قبل الحكومة. أنظر الجدول رقم 02: يوضح حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي لدول الساحل (%) في الفترة ما بين 1999- 2014

Pays	1990-1994	1995-1999	2000-2004	2005-2009	2010-2014
Burkina-Faso	2,0%	1,3%	1,3%	1,5%	1,3%
Tchad	2,2%	1,3%	1,5%	5,5%	7,1%
Mali	1,7%	1,5%	1,6%	1,6%	1,4%
Mauritanie	3,0%	2,4%	3,5%	3,3%	3,9%
Niger	1,2%	1,0%	1,1%	1,0%	1,2%

Source : SIPRI Military Expenditure Database

ليشهد الإنفاق العسكري المالي ارتفاعا ملحوظا بلغ نسبة 2.90 % عام 2015، أما موريتانيا ظل الإنفاق نفسه حوالي 3.9 % حسب إحصائيات (SIPRI). بالتالي حتى ولو كان "العبء العسكري" اليوم، مهم نسبيا لتشاد وموريتانيا، فإن النفقات العسكرية لدول الساحل الإفريقي بقيت في السنوات الأخيرة ضعيفة جدا.

وفقا لبيانات (SIPRI)، الإنفاق العسكري بإفريقيا جنوب الصحراء قدر سنة 2014 حوالي 595.2 مليون دولار، مقابل 5 مليار دولار من نفس السنة بشمال إفريقيا[1].

ليشهد الإنفاق العسكري لبعض دول الساحل الإفريقي في الفترة ما بين 2014-2016 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ 2,6 % بمالي و 2,2 % بالنيجر. أنظر الجدول رقم 03: يوضح حجم الإنفاق العسكري لدول الساحل (من إجمالي الناتج المحلي %)

الدول / السنوات	2014	2015	2016
موريتانيا	1,4	1,3	1,3
مالي	1,6	2,4	2,6
النيجر	-	-	2,2
التشاد	2,8	2	2,8

ecSour:ata expenditured knab dlrow the (% GDP of) 2014-2016

أما في سياق إنفاق دول الساحل الإفريقي على مختلف القطاعات كالصحة والتعليم، نلاحظ من خلال الجدول أدناه، تراجعا في الإنفاق لكل من موريتانيا وتشاد في حدود 3.8 % مقارنة بالإنفاق العسكري المرتفع، عكس مالي و نيجر

[1] LAVILLE, Camille, Les dépenses militaires et l'aide au développement au Sahel: quel équilibre?, fondation pour les études et recherches sur le développement international, Working paper (FERDI), N° 174, November 2016, P 14.

بإنفاق تجاوز 5 % سنة 2014 على قطاع الصحة و ما يقارب 5 % على التعليم، وعليه رغم هذا الإرتفاع بالمقارنة مع الإنفاق العسكري تظل حصص الميزانية على القطاعين ضعيفة جدا في ظل الظروف التنموية المتدهورة بالمنطقة ككل.

الجدول رقم 04: يوضح حجم إنفاق دول الساحل الإفريقي على قطاعي الصحة والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي(%) في الفترة ما بين 2013-2014

البلد	الإنفاق على الصحة %		الإنفاق على التعليم %	
	2013	2014	2013	2014
موريتانيا	%3.6	%3.8	%3.28	N.D
مالي	%6.6	%6.9	%3.97	%3,7
نيجر	%5.1	%5.8	%4.91	%6,7
تشاد	%3.4	N.D	%2.85	N.D

Source: World development indicator (WDI)

ND: Non Disponible.

إجمالا، تنظر الجزائر إلى الأمن من جميع الزوايا وتذهب من **الجزئي** "micro" **نحو الكلي** "macro"، بمعالجة الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، العسكرية بهدف بناء أو تأمين التهديدات، بالتالي نحن أمام الرؤية المعاصرة للأمن حسب ما جاء به باري بوزان[1]. إن المبادرات الجزائرية بالساحل الإفريقي، تهدف إلى تمكين دول المنطقة من تحمل المسؤولية في إيجاد حل للأزمات و الحد من

[1]MAEIANNE, Stone, Secutity according to Buzan : A comprehensive security analysis, Security discussion papers, Series 1, Group d'etudes et d'expertise (Securité et technologies) Geest, 2009, P 2.

التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية بالدرجة الأولى، و لا تنظر إلى نزاعات هذا الفضاء من إفريقيا بشكل منفصل و لكن في سياق إقليمي مترابط، ترى في تأثيرات جماعة بوكوحرام بنيجيريا خطرا إرهابيا متناميا، لترفع من منبر قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا المنعقدة بتاريخ 29-30 جانفي 2015، من أجل تعاون إقليمي و دولي في محاربة الظاهرة و تجفيف منابعها التي تتطور من خلال تقديم الفدية التي تعتبر تمويلا مباشرا للجماعات الإرهابية، لتنتهي أشغال القمة بإرسال الإتحاد الإفريقي قوة إقليمية عددها 7500 عنصر لمكافحة التطرف بنيجيريا. ما يجدر الإشارة إليه، أن عملية بناء/حفظ السلام ليست بالأمر السهل، عملية أكثر ما يعيقها بدول القارة الإفريقية هو الإفتقار للموارد المالية و العسكرية، قادرة من فرض السلام بين أطراف النزاع، ما يشكل في الصميم بطئ في تنفيذ خطط استتباب الأمن، في المقابل واقع تستغله الأطراف المسلحة والإرهابية لاستمرارية الفوضى الأمنية، كما أن الأمر لا يقتصر على الموارد بل وحتى الخبرة وغيابها في إدارة الأزمات وصناعة السلم[1].

في الوقت الراهن، تحتل القضية الليبية والسلام بمالي، الأولوية في الأجندة الجزائرية، و في قراءة للوساطة التي تلعبها بالمنطقة، تحاول إيجاد حل توافقي للنزاعات القائمة دون استبعاد أو إقصاء لأي طرف في الحوار، تمشي وفق إحداثيات و معادلة واضحة: غياب لغة الحوار = العنف واللااستقرار، غياب الأمن= غياب التنمية، تدخل أجنبي= تصعيد للنزاعات. ما يترتب عن ذلك في الكلّ حالة الفوضى الأمنية[2]. إن الجزائر ممزقة إن صح التعبير بين واقعين، من ناحية لا تزال مؤمنة وصارمة بمبدأ عدم التدخل الموروث عن التاريخ الإستعماري، ومن ناحية أخرى، تواجه زيادة وتضاعف للتهديدات الخارجية وسط ضغط دولي نحو التدخل خارج الحدود، ليبقى السؤال مطروحا: ما هي الديناميكية التي ستتبعها في ظل هذه البيئة المعقدة

[1] "جاد على الحدود، حزم، عزم و تصدي"، مجلة الجيش، العدد 62، أفريل 2015، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص 23.

الفوضوية؟ هل الإبقاء على خيار إمكانية إيجاد حلول تفاوضية توافقية بين الجهات والقرار الثابت بشأن عدم التدخل العسكري؟

الجزائر لم تحاول إنشاء أي هيمنة على المنطقة، رغم موقعها الجغرافي وإمكانياتها العسكرية و مواردها المالية ورغم لعبها دور التأثير والقائد والمتدخل والقوة الإقليمية. إن الإستراتيجية الجزائرية في ضوء المشاكل الهيكلية والصدمات السياسية والأمنية بالساحل الإفريقي ليست بصمة ضرورية براغماتية لكن استجابة لاعتبارات أخلاقية تجاه الدول والحس التضامني تجاه شعوبها، قوام هذه الإستراتيجية ولد في إطار تجربة الإستعمار واستعادة سيادتها بعد حرب تحرير ومن خلال مرونتها تجاه الأشكال المتعددة للتدخل في شؤونها الداخلية. ميزة الدبلوماسية الجزائرية و لدت ربما في ميلها نحو التوفيق بين المصالح الوطنية مع استقرار بلدان الجوار، ليعتبر بذلك الجزائر بلد مصدر للإستقرار كما رددها السيد رمطان لعمامرة في عدة مناسبات[1].

بالمقابل، **عنصر التضاد** واضح من خلال أطر التنمية التي تظل فيها عجلة الأخيرة بالمرتبة الثانية وراء الأجندة الأمنية و العسكرية، لتصبح النتيجة أن يظل الساحل ممزقا بين ديناميتي الأمن و التنمية، بين محاربة الجماعات المسلحة الإرهابية من جهة و توفير كل الموارد اللازمة لذلك و بين محاولة دفع التنمية نحو الأفضل ببرامج التعليم و الصحة و البنى التحتية...من جهة أخرى ؟؟؟

فالخلل في الإستراتيجية الجزائرية من حيث الجانب العملي يكمن: في أنها تسعى لإيجاد حلول للمشاكل الإفريقية و محاولة إخراجها من النفوذ الأجنبي وتحريرها من منطق عسكرة مجال الصحراء/الساحل في نفس الوقت لا تريد تحمل أعباء ذلك، كما وأنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية (فرنسا و أمريكا) ؟ لنستنتج أن مسألة الأمن الإفريقي والمصير المشترك يدخل ضمن واقع المصالح والمنافع المتبادلة[2]. وما جعل الإستراتيجية الجزائرية تعاني إن صح التعبير نوعا من الإنكماش، هو عدم

[1] IRATNI, Belkacem, La stratégie de l'Algérie à l'égard des récents évenements au Sahel, The Algerian Journal Of Political Sciences and International relations, Fourth Issue, December 2015, P 67.

[2] محمد بوبوش، المرجع السابق ذكره، ص 228.

كفاية الثقة بمنطقة الصحراء الساحل، فعلى الرغم من أنها ألقت ردود فعل إيجابية وخدمت المصالح الوطنية، اتضح أن الإعتبارات الخاصة لبلدان الساحل لا تتماشى ومصالح الجزائر، فيما يتعلق بأمن واستقرار منطقة الصحراء- الساحل، و يمكن تلخيص هذه الإعتبارات على النحو التالي:

- نداء مالي على ما يبدو للتدخل الفرنسي في شمال مالي بعد التمرد الذي قاده الطوارق و ظهور جماعات جهادية، رغم أنها عارضت التدخل في الشؤون الداخلية.

- إنشاء آلية أمنية على مستوى منطقة الساحل تسمى مجموعة G5، لتعتبر الجزائر هذه الأخيرة محاولة لإزالة دورها الذي لا جدال فيه أنه كفاح مشترك ضد الإرهاب. محلل للشؤون السياسية الإفريقية اعتبر هذا الإطار الجديد للتعاون بأنه: "تحالف دبلوماسي وعسكري" بقيادة فريدة لفضاء الصحراء- الساحل، مع 3000 رجل "مسبق" وسلسلة من قواعد الجيش الفرنسي الذي سيطوق الحدود الجنوبية للجزائر و ليبيا.

- ضعف التعاون في مكافحة الإرهاب بالمغرب العربي ما سبب انعدام الثقة بين دول الساحل، في الواقع يبدو أن سياسة الإعتماد على الذات "كل واحد لنفسه" بدأت تسود المنطقة، و هذا ما يفسر فشل اتحاد المغرب العربي منذ سنوات 2000 [1] .

- بالنسبة لنظرتها نحو منطقة الصحراء - الساحل، الجزائر تصر على أن الصراعات مترابطة يجب أن تحل من خلال مفاوضات بين أطراف متعددة للوصول لحل شامل مستدام، على النقيض من الموقف الغربي المعارض تماما لفكرة التسوية السلمية واللجوء إلى القوة العسكرية، معربة عن تخوفها من تضاعف شدة النزاعات بالمنطقة ما يساعد على انتشار نفوذ تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي AQMI و أنشطتها لتصبح تعقيدات المنطقة في صالح الجماعات المتطرفة الإقليمية لتنذر بشدة الخطر، فالعلاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة تتأثر إلى درجة أكبر بالشبكات الإجرامية

[1] IRATIN, Belkacem, Dialogues sécuritaires dans l'éspace Sahelo-Saharien : Les défis et enjeux sécuritaires dans l'éspace : préspéctive de l'Algérie, Friedrich-Elbert-Stifling, Centre de Cmpétence Afrique Subsaharienne, PP 17-18.

الناشطة في الإتجار غير المشروع بالمخدرات، الأسلحة، البضائع، البشر عبر الصحراء، وعمليات الخطف المتكررة الدورية مقابل الحصول على فدية[1].

عموما، إن دول الساحل الإفريقي إن صح التعبير ممزقة بين واقعين، من ناحية تحاول الإستثمار في قطاع الأمن من المنظور العسكري مواجهة لمجموع التهديدات الجديدة من انتشار للجماعات مسلحة والتنظيمات الإرهابية، ومن ناحية أخرى، تحاول جاهدة الإستثمار في قطاع التنمية، نحو تحسين أدائها الوظيفي والخدماتي في كل من مجال الصحة، التعليم، السكن...، لكن بالنظر إلى الوضع الأمني الجد معقد، تبقى المهمة جد صعبة، والحل لن يكون على المدى القصير، تحتاج إلى استجابات إقليمية ودولية على المدى الطويل، من خلال النظر إلى منطقة الساحل الإفريقي كمركب أمني إقليمي بجميع دوله المكونة له دون تركيز الإهتمام بمشاكل دولة دون الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لمالي، حيث الملاحظ سواء عند تحليل نزاعات البلد أو تقديم المساعدات، فصل الشمال عن الجنوب. ليبقى السؤال مطروحا: ما هي الديناميكية التي ستتبعها دول الساحل الإفريقي في ظل هذه البيئة المعقدة الفوضوية؟ هل الإتجاه نحو خيار الحل العسكري بنقل النفقات من القطاع الإجتماعي/الإقتصادي نحو قطاع الدفاع، أو الإستثمار في مجال التنمية ؟

[1] SPENCE, Claire, Strategic posture review : Algeria, 2009 Jul 25, oliticsp review_ P 9., dWorl